

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منتدى المرأة والتنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 301214 14-65419X (A)



البيان

العالم الذي تريده المرأة - إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً، وما بعده
إن منتدى المرأة والتنمية، الذي ضم ٦٦ منظمة عضوا في النرويج ومنظمات شريكة
في أكثر من ٣٥ بلدا في نصف الكرة الجنوبي (خلال فترة العشرين سنة الماضية) يرحب
بانعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة وما تتيحه من إمكانية لتقييم ما تم إنجازه،
واستعراض ما وصلنا إليه اليوم ومناقشة ما هو مطلوب عمله في السنوات المقبلة من أجل
تحقيق المساواة بين الجنسين، والاتفاق على ذلك.

ومنذ عشرين عاما مضت، ضمّ أكثر من ٣٠.٠٠٠ ممثل من ممثلي المجتمع المدني
جهودهم لجهود قادة وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل وضع ما أصبح يُعرف
بمنهاج عمل بيجين. وظلت مجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ التي تم تحديدها آنذاك هامة،
ولا يزال البعض يتسم اليوم بنفس القدر من الأهمية التي كان يتسم بها قبل ٢٠ سنة. وفي
الوقت الذي نقترّب فيه من عام ٢٠١٥، نرى أن بعض حقوقنا تتعرض لهجمات، ونضطر
في كثير من الأحيان، في المناقشات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تجري في
الأمم المتحدة، إلى الدخول في صراع من أجل المحافظة على منجزات الماضي (ونعني بذلك
العبارات الواردة في منهاج عمل بيجين) في الاستنتاجات والوثائق الختامية، في حين أن
ما ينبغي أن نقوم به هو إرساء سياسة جديدة للمستقبل.

ونؤكد مرة أخرى أننا نحتاج في استعراض منهاج عمل بيجين وفي المناقشات خلال
الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، إلى ممثلين من الدول الأعضاء متبصرين وقادرين
على تحديد مسار للمستقبل يساهم في تحديد أهداف التنمية المستدامة التي سيتم الاتفاق عليها
في وقت لاحق من هذا العام في الجمعية العامة.

ولا تزال هناك أعداد كبيرة جدا من النساء والفتيات يكافحن من أجل حقوق
الإنسان الأساسية - السلامة والصحة، والتعليم، والحقوق الاقتصادية. وإذا واصلت الدول
الأعضاء الإعراب عن الارتياح إزاء الوضع الراهن، فإن ذلك سيُرسل إشارة خاطئة بشأن
ما ينبغي أن يُدرج في أهداف التنمية المستدامة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتلبية
احتياجات المرأة إلى المستقبل.

وخلال هذه الفترة الحرجة وفي الفترة المؤدية إلى نهاية الجدول الزمني للأهداف
الإغاثية للألفية، لم تكن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على مثل هذا القدر من الأهمية. ويجب
أن نواصل السعي إلى بناء عالم أفضل للنساء والفتيات وكفالة نقل الرسالة القوية إلى المرحلة
التالية من مراحل مسيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها.

ويود منتدى المرأة والتنمية أن يولي اهتماما خاص في هذا البيان لثلاث مسائل مواضيعية.

ففي تموز/يوليه ٢٠١٥، سيعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا. وستحدد المناقشات في هذا المؤتمر الإرادة اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة. وينبغي لنا أن نركز على "الكيفية" التي سيتم بها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أما الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة بوجه خاص فهو أن يُقابل الطموح إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة بصورة أعم، أدوات تنفيذ على نفس الدرجة من الطموح، ولا سيما التمويل الطموح.

وسيكون من المهم في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التحلي بالإرادة واتخاذ الإجراءات اللازمة للاستثمار من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين القائم بذاته، وكذلك الاستثمار، وبنفس القدر من الأهمية، في الأبعاد الجنسانية للمسائل الحاسمة الأخرى المشمولة بأهداف التنمية المستدامة. ولا بد لنا أن نولي هذا الاستثمار أهمية بالغة إذا أردنا أن نحقق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى التمويل اللازم للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

وقد تبين من تحليل أجرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه في حين أن التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين قد زاد في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢، فإنه لا يزال متدنيا جدا في بعض القطاعات مثل دور المرأة في السلام والأمن، والدور القيادي للمرأة، والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وقد توقف التمويل لغرض تمكين المرأة اقتصاديا منذ عام ٢٠٠٧. ولكن ذلك يجب أن يتغير.

ووفقا لتقرير صدر حديثا عن البنك الدولي عنوانه "المرأة والأعمال التجارية وقانون عام ٢٠١٤" (Women, Business and the Law 2014)، يتضمن ٩٠ اقتصادا تقريبا من الاقتصادات المشمولة بالتقرير والبالغ عددها ١٤٣ اقتصادا، تتضمن حكما قانونيا يُقيد الفرص الاقتصادية للمرأة. ولا يزال هناك العديد من القوانين التي تجعل من الصعب على المرأة أن تشارك مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية، سواء عن طريق الحصول على وظائف أو مباشرة الأنشطة التجارية. وتمنع القواعد التمييزية المرأة من العمل في وظائف معينة وتحد من إمكانية حصول الشركات التي تملكها نساء على رأس المال، كما تحد من قدرة المرأة على اتخاذ قرارات قانونية. وتؤثر الفوارق بين الجنسين المكرسة في القوانين على كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، وعلى النساء في جميع المناطق. وينبغي لنا أن نضع

سياسات تدعم حقوق المرأة في السيطرة على الأرض والممتلكات والموارد الإنتاجية، وتضمنها من الناحية القانونية.

وإننا في حاجة إلى هيئة بيئية تمكن المرأة من المشاركة الاقتصادية. وهذا يعني أننا في حاجة إلى سياسات اقتصاد كلي وقرارات اقتصاد كلي أكثر شمولاً. وللأسف، لا تزال سياسة الاقتصاد الكلي لا تعبر اهتماماً بالقضايا الجنسانية، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً جداً في مجال وضع السياسات الاقتصادية. وينبغي لنا أن نعزز السياسات التي تحمي حق المرأة في العمل اللائق، بما في ذلك الأجور والاستحقاقات المنصفة، وظروف العمل الآمنة، والحق في التنظيم.

وإذا كان لا بد لنا أن نحقق الهدف الذي حدده البنك الدولي، أي القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تغير الحكومات والجهات الممولة للتنمية، وعدد من الجهات الفاعلة الأخرى طريقة تفكيرها وعملها بشكل جذري. والجال الذي تخلفنا فيه فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وفي مجال التنمية بصفة عامة هو الاستثمار في المساواة بين الجنسين. والآن، وقد ركزت الأمم المتحدة والجهات الأخرى كامل اهتمامها على التعليم، علينا أن نبدأ التفكير جدياً في ما نريد أن نقدمه لجميع الفتيات اللاتي نريد الآن أن نوفر لهن التعليم. إنهن ما أن ينهين تعليمهن وتدريبهن المهني سيحتجن إلى وظائف. ويدعم التنمية اليوم عدد كبير جداً من الجهات المانحة في مجالات منعزلة، وبشأن مسائل مواضيعية محددة وليس وفقاً للنهج الشامل المطلوب.

ومن المسائل التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال السنوات العشرين الماضية، منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥، تغير المناخ، والحاجة الملحة إلى العمل من أجل إنقاذ كوكب الأرض. وفي عام ٢٠١٥، ستُعقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس. ويهدف المؤتمر إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ، ملزم قانوناً لجميع دول العالم.

وتم الاعتراف رسمياً بالطابع الجنساني لتغير المناخ خلال المفاوضات الدولية بشأن المناخ التي جرت في عام ٢٠١٢ في الدوحة. ويدعو القرار إلى تحقيق المزيد من التكافؤ بين الجنسين في المفاوضات واعتماد سياسات مناخية مراعية للاعتبارات الجنسانية.

ولا تزال الصلة بين نوع الجنس وتغير المناخ غير واضحة في نظر الكثيرين. وتدل البحوث على أنه نظراً للأدوار الجنسانية المحددة لكل من المرأة والرجل، فإنهما يساهمان بطريقة مختلفة في تغير المناخ، وأن الآثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر فيهما على نحو غير متكافئ.

وفي العديد من الجوانب، تتأثر المرأة أكثر من الرجل بتغير المناخ وذلك لأنها تشكل في المقام الأول غالبية الفقراء في العالم، وتعتمد في معيشتها أكثر من غيرها على الموارد الطبيعية المهددة بخطر تغير المناخ. فهي تواجه حواجز اجتماعية واقتصادية وسياسية تحد من قدرتها على التغلب عليها. وغالبا ما لا يُفسح المجال للمرأة للمشاركة في مناقشة الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وكذلك عند مناقشة الموارد المتاحة، والمعلومات، والتدابير المالية، والإمكانيات، وتطويرها وتوزيعها.

ومن المهم أن نتذكر أن المرأة لا تتأثر بتغير المناخ فحسب، ولكن النساء يمثلن عناصر أو عوامل تغيير فعالة فيما يتعلق بكل من التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها. وغالبا ما تملك المرأة قدرا كبيرا من المعارف والخبرة التي يمكن الاستفادة منها للحد من آثار تغير المناخ، والتخفيف من حدة الكوارث، وفي وضع استراتيجيات التكيف.

وعند استعراض منهاج عمل بيجين في اجتماع لجنة وضع المرأة، لا بد من توجيه رسائل قوية ووضع صيغ محددة للمساهمة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة بهدف إدراج العنصر الجنساني بوضوح ضمن الأهداف والغايات في مجال تغير المناخ والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه الرسالة نفسها إلى الدول الأعضاء المتجهة إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

و تتعرض حقوق المرأة في الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها في أن تقرر بحرية ما تفعله بجسدها للهجوم، ولا يزال يُطعن في هذا الكلام بشأن هذه المسألة باستمرار، وأحيانا يصير الاعتراض أقل حدة أو يزول تماما. وينبغي أن تحتل صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية موقع الصدارة في أهداف التنمية المستدامة. ويوجد في البلدان النامية عدد كبير من الشباب الذين ينبغي أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والحكم الرشيد.

إننا بحاجة إلى الاستقلالية لنقرر ما نفعله بأجسادنا، ولنقرر من نحب، وكيف نحب، وأن تكون قدرات على اختيار من نتزوج. ولا يزال الزواج المبكر والقسري يطرح مشكلة عويصة.

وإننا ندعو الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى القيام بدور قيادي من أجل بناء المستقبل الذي تريده المرأة وترغب في تحقيقه.